

عهد جديد

السياسة الخارجية: الأسس والثوابت

البيئة الاستراتيجية، وسلّم المصالح، والدوائر السبع، والأدوات،
ومصفوفة التنفيذ

الإصدار الثاني، ورقة مفاهيمية للنقاش، مرافقة لرؤية «عهد جديد»

سبتمبر 2026م

(الإصدار الثاني، بعد مراجعة خارجية. ورقة مفاهيمية من المستوى الثالث لرؤية «عهد جديد»، تُطرح للنقاش العام والمتخصص، وليست موقفاً رسمياً ولا بديلاً عن استراتيجية تضعها الدولة بمؤسساتها.)

الفكرة المركزية: السياسة الخارجية ليست علاقات مع دول، وإنما أداة لخدمة مصالح محددة سلفاً. ومن لا يعرف مصالحه بدقة، تتحول علاقاته الخارجية إلى ردود أفعال، ويصبح ساحة لمصالح غيره.

ما الذي تغيّر في هذا الإصدار؟ أُضيف فصل للبيئة الاستراتيجية وتقدير التهديدات؛ وافتراضات صريحة تقوم عليها الورقة؛ وتفريق بين سياسة الحرب وسياسة ما بعدها بثلاثة آفاق زمنية؛ وآلية لحدود التركيز في الشراكات؛ وتعريف دقيق للقواعد العسكرية الأجنبية؛ وتصنيف قانوني للاتفاقات وما يحتاج منها إجازة تشريعية؛ والدبلوماسية الرقمية؛ وسياسة شتات متكاملة؛ والمركز الوطني للتفاوض؛ ومصفوفة الدول والمصالح؛ ومصفوفة تنفيذ بمؤشرات لها خط أساس وهدف وموعد ومسؤول. وضُبطت عبارات قانونية ومطلقة، وحُذف رقم غير موثق.

أولاً: افتراضات هذه الورقة

كل سياسة خارجية تقوم على افتراضات، والخطأ الشائع أن تبقى مضمرة. وهذه افتراضات الورقة صريحة:

1. السودان دولة واحدة ذات سيادة، وأي سياسة خارجية تفترض غير ذلك تكون قد سلّمت بالتقسيم.
2. الدولة تسعى إلى احتكار استخدام القوة، ولا تعترف بتمثيل خارجي لأي تشكيل مسلح.
3. الحرب إما متوقفة وإما في مسار تفاوضي جاد. فسياسة الحرب غير سياسة السلم، وسنفرق بينهما.
4. سلطة انتقالية مدنية تلتزم بسقف زمني وبانتخابات.
5. القوات النظامية خاضعة للسلطة المدنية في القرار الخارجي.
6. الاقتصاد في مرحلة تعافٍ، وسيحتاج السودان تمويلاً خارجياً لسنوات.
7. البيئة الدولية متعددة الأقطاب، ولا يوجد قطب واحد قادر على حل مشكلات السودان ولا على فرض حل عليه وحده.

وإذا اختلفت افتراضات من هذه، تتغير الأولويات لا الثوابت.

ثانياً: البيئة الاستراتيجية

أين يقف السودان اليوم؟

خمس حقائق يجب أن تبدأ منها أي سياسة خارجية واقعية:

1. قدرة تفاوضية ضعيفة. فالدولة التي لا تسيطر على أرضها ولا تموّل نفسها لا تملك أوراقاً كثيرة.
2. تعدد الأطراف الخارجية المنخرطة، بمصالح متضاربة، وبعضها طرف في الحرب لا وسيط فيها.
3. ملفات معلقة متراكمة: الديون، والعلاقة بالمؤسسات المالية، والعقوبات، والملفات القانونية الدولية.
4. موقع جغرافي ثمين ومكلف معاً: ساحل طويل على البحر الأحمر، ونيل مشترك، وسبع دول جوار، وحدود يصعب ضبطها.
5. جالية كبيرة في الخارج، صارت مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة ولشبكة العلاقات، وأقل الأصول استثماراً حتى الآن.

مصادر القوة ومصادر الضعف

مصادر القوة	مصادر الضعف
الموقع على البحر الأحمر وحوض النيل ومفترق القرن والساحل وشمال أفريقيا	ضعف السيطرة على الأرض والحدود
مساحة زراعية ومياه ومعادن	اقتصاد منهك وإيرادات ضعيفة
كتلة سكانية شابة وجالية واسعة	جهاز دبلوماسي أُنْهَكَ بالتسييس والتعيينات
قضية إنسانية تحظى باهتمام دولي	صورة خارجية تختزل السودان في الحرب والمجاعة
شرعية محتملة لمسار انتقالي مدني	تعدد مراكز القرار الخارجي

تقدير التهديدات

التهديد	الاحتمال	الأثر	الأولوية	الأداة الرئيسية
استمرار الحرب وتمويلها من الخارج	مرتفع	شديد	1	دبلوماسية الضغط والأدلة
تدفق السلاح عبر الحدود	مرتفع	شديد	1	اتفاقات حدودية وآليات حظر

التهديد	الاحتمال	الأثر	الأولوية	الأداة الرئيسية
تراكم الديون وتعطل العلاقة بالمؤسسات المالية	مرتفع	مرتفع	1	تفاوض مالي وخارطة طريق
التنافس الدولي على البحر الأحمر	مرتفع	مرتفع	2	ترتيبات إقليمية ومشاركة فاعلة
الخلاف على المياه والتشغيل غير المنسق	متوسط	شديد	2	تفاوض فني وبيانات وطنية
نزاعات حدودية مجمدة تُستدعى سياسياً	متوسط	مرتفع	2	لجان فنية واتفاقات مكتوبة
تدويل القرار السوداني ووصاية الأمر الواقع	متوسط	شديد	1	وحدة الخطاب ومرجعية تفاوضية واحدة
أوضاع اللاجئين والترحيل القسري	مرتفع	متوسط	2	قنصليات فاعلة واتفاقات ثنائية

ثلاث فرص لا ينبغي إهدارها

الأولى: لحظة الاهتمام الدولي. فالأزمة الإنسانية جعلت السودان على الطاولة، وهذا الاهتمام ينفد سريعاً ما لم تقابله خطة جاهزة.

الثانية: إعادة الإعمار بوصفها سوقاً تجذب شركاء متنوعين، إن أحسنت حوكمتها.

الثالثة: منطقة التجارة الحرة القارية وفرص الربط بين القرن الأفريقي والساحل والبحر الأحمر.

ثالثاً: سلّم المصالح الوطنية

الدرجة	المصلحة	ما تعنيه عملياً
1. وجودية	وحدة البلاد وسلامة أراضيها واستقلال قرارها	لا تفاوض عليها، ولا تُقايض بأي مكسب
2. حيوية	إنهاء الحرب، ووقف التمويل الخارجي لها، وأمن الحدود، والأمن المائي، والأمن الغذائي	تُعطى أولوية الموارد الدبلوماسية
3. أساسية	التعافي الاقتصادي، وتسوية الديون، ورفع العقوبات، وجذب الاستثمار، وحماية المهجر	العمل اليومي للسياسة الخارجية
4. مهمة	التكامل الأفريقي والإقليمي، والعلاقات الثقافية والعلمية	استثمار طويل الأجل
5. مرغوبة	الدور الإقليمي والمكانة الدولية	لا تُقدّم على ما قبلها، ولا تُطلب قبل بناء القدرة

والخطأ السوداني المتكرر كان قلب هذا السلّم: السعي إلى دور إقليمي قبل تأمين الحدود والمياه والغذاء.

ومعادلة القوة الخارجية:

$$\text{القوة الخارجية} = \text{الشرعية} + \text{وحدة الدولة} + \text{الاقتصاد} + \text{الأمن} + \text{المعلومات} + \text{المؤسسات} + \text{الموقع} + \text{شبكة العلاقات.}$$

فالسياسة الخارجية تبدأ من الداخل، وهي في «عهد جديد» امتداد لما تقرره أوراق الدستور والجيش والاقتصاد والسلام.

رابعاً: الثوابت العشرة

ما لا يتغير بتغير الحكومات، ويُحصّن دستورياً أو بقانون:

1. استقلال القرار الوطني. لا وصاية، ولا إملاء، ولا ارتهان لممول.
2. وحدة البلاد وسلامة أراضيها، ولا اعتراف بأي ترتيب خارجي يمس حدودها أو يشرعن سلطة أمر واقع فيها.
3. حظر القواعد العسكرية الأجنبية وفق التعريف الوارد في المادة التالية.
4. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم قبول التدخل في شؤوننا.
5. حظر استخدام الأرض السودانية منطلقاً لعمل عدائي ضد أي دولة، ورفض أن تُستخدم أراضي الغير كذلك ضدنا.
6. الأمن المائي حق سيادي، ولا تفريط في حصة السودان، ولا في حقه في الاستخدام المنصف والمعقول، ولا في السلامة التشغيلية لمنشآته.
7. البحر الأحمر ممر آمن لا ساحة صراع، وأمنه مسؤولية دوله المطلة عليه أولاً.
8. الانتماء الأفريقي والعربي انتماء مزدوج لا تناقض فيه.
9. احترام القانون الدولي والتزامات السودان.
10. حماية السودانيين في الخارج واجب على الدولة لا مئة منها.

تعريف حظر القواعد الأجنبية

العبارة المطلقة تخلط حالات مختلفة، والتعريف المقترح:

يُحظر إنشاء قواعد أو منشآت عسكرية أجنبية دائمة تمنح دولة أجنبية سيطرة أو تمركزاً عسكرياً مستقراً في السودان أو على ساحله.

ويُنظّم بقانون، وبإجازة من السلطة التشريعية، ما عدا ذلك من صور التعاون: الزيارات وعبور القطع البحرية؛ ومرافق الإمداد المؤقتة محددة المدة والغرض؛ والتدريب المشترك؛ والتعاون في مكافحة القرصنة والتهريب؛ وقوات حفظ السلام أو البعثات الصادرة بقرار دولي يوافق عليه السودان.

والمعيار الفاصل ثلاثة أسئلة: هل الترتيب دائم أم محدد المدة؟ وهل يمنح سيطرة على أرض أو مرفق؟ وهل يقيّد حرية السودان في اتخاذ قرار مستقل؟

المعاملة بالمثل

ليست قاعدة مطلقة. فالدولة الأضعف قد تخسر من تطبيقها: إذا فرضت دولة قيوداً على السودانيين، فالرد بالمثل يرضي سياسياً ويضر بالسودانيين أنفسهم.

تُطبَّق المعاملة بالمثل حين تخدم المصلحة الوطنية، ويُستثنى منها ما يضر بالمواطنين السودانيين أو بمصلحة حيوية للدولة.

خامساً: عقيدة السياسة الخارجية

ستة مبادئ تحكم السلوك اليومي:

الأول: الاستقلال الاستراتيجي. ويُقصد به: عدم الانحياز إلى محور ضد محور، مع اتخاذ مواقف نشطة وفق المصلحة الوطنية والقانون الدولي. وهو ليس الحياد السلبي الذي لا يتخذ موقفاً مهماً حدث، ولا عدم الانحياز بمعناه التاريخي بوصفه كتلة ثالثة. فالسودان ليس محايداً تجاه من يمول الحرب فيه.

الثاني: تنويع الشراكات لا استبدال تبعية بأخرى. فالاعتماد على شريك واحد في السلاح أو الغذاء أو التمويل تسليم لقرار الدولة.

والآلية المقترحة: حدود تركّز استراتيجية. تضع الحكومة سنوياً، وتنشر، حداً أقصى لنسبة اعتماد السودان على مصدر واحد في كل قطاع استراتيجي: السلاح، والطاقة، والقمح والغذاء الأساسي، والتمويل الخارجي، والموانئ، والاتصالات، والبنية التحتية الحيوية. وتجاوز الحد يستوجب مراجعة أمن قومي وخطة تنويع معلنة، لا قراراً فردياً.

الثالث: الجوار أولاً. فمشكلات الحدود والرعي والتجارة والمياه تُحل مع الجيران أو لا تُحل.

الرابع: الاقتصاد محرك للدبلوماسية. فالسفارة التي لا تجلب تجارة ولا استثماراً ولا تخدم جالية مكتب بريد مكلف.

الخامس: الدبلوماسية المؤسسية لا الشخصية. فالعلاقة القائمة على صداقة بين حاكمين تنتهي بانتهاء أحدهما.

السادس: الشفافية في الالتزامات وفق التصنيف الوارد في الفصل الحادي عشر.

سادساً: الآفاق الزمنية الثلاثة

سياسة الحرب ليست سياسة السلم، والخلط بينهما يربك الأولويات:

الأفق	المدة	الأولويات
الأول: الحرب ووقفها	0 إلى 12 شهراً	قطع تمويل الحرب وتسليحها؛ وتوحيد المرجعية التفاوضية؛ وتأمين الممرات الإنسانية؛ وحماية اللاجئين؛ ومواجهة التضليل
الثاني: التعافي	سنة إلى ثلاث	الديون والعقوبات؛ وتمويل الإعمار؛ وعودة اللاجئين؛ وإصلاح الجهاز الدبلوماسي؛ واتفاقات الحدود الفنية
الثالث: بناء الدولة	ثلاث إلى عشر سنوات	التكامل الأفريقي؛ واستراتيجية البحر الأحمر؛ والأمن المائي طويل الأجل؛ وتنويع الشراكات؛ والدور الإقليمي

والقاعدة: لا يُنفق رأس المال الدبلوماسي المحدود على أهداف الأفق الثالث بينما الأفق الأول لم يُنجز.

سابعاً: الدوائر السبع

الأولى: الجوار المباشر

- سبع دول: مصر، وإثيوبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، وليبيا.
- وثلاث قضايا مشتركة معها كلها: ضبط الحدود ومنع تدفق السلاح؛ وإدارة الرعي والتنقل الموسمي؛ وتنظيم التجارة الحدودية بدل تركها للتهريب.
- مصر: شراكة استراتيجية في المياه والأمن والاقتصاد، مع معالجة ملف حلايب بالتفاوض أو بالوسائل القانونية الدولية، دون تجميد بقية الملفات. فالخلاف على جزء من الحدود لا يلغي مصلحة مشتركة في النيل والأمن والسوق.
 - إثيوبيا: المياه والسد أولاً، والفسقة ثانياً، والتجارة والكهرباء ثالثاً. والمطلوب اتفاق فني ملزم على التشغيل وتبادل البيانات، لا خطاب تصعيدي ولا تنازل.
 - جنوب السودان: النفط وأنبوه، والحدود، وأبيي، وعلاقة شعبيين لا تنقطع مهما اختلفت الدولتان.
 - تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا: أمن الحدود الغربية، ومنع تدفق السلاح والمقاتلين، وتنظيم حركة الرعاة والتجارة.
 - إريتريا: حدود هادئة، وتنسيق في البحر الأحمر، وتجارة.

الثانية: البحر الأحمر

- السودان دولة ساحلية لم تستثمر ساحلها يوماً.
- والموقف ثلاثي: أمن البحر الأحمر مسؤولية دوله أولاً؛ ولا قواعد عسكرية أجنبية دائمة على الساحل؛ والانخراط في الترتيبات الإقليمية بصفة فاعل لا مدعو.
- ويُقترح إعداد استراتيجية وطنية للبحر الأحمر وثيقة فرعية، تشمل: الموانئ والمناطق الحرة؛ واللوجستيات والربط البري مع إثيوبيا وتشاد وجنوب السودان؛ والصيد والثروة البحرية؛ والسياحة؛ وأمن الملاحة؛ وحماية البيئة البحرية؛ والعلاقة مع السعودية ومصر وإريتريا واليمن ودول القرن.

الثالثة: حوض النيل

- الأمن المائي ملف فني قبل أن يكون سياسياً.
- والمقترح: العودة إلى آلية تعاون فني ملزمة لتبادل البيانات وتنسيق التشغيل؛ والتمسك بمبدأي الاستخدام المنصف والمعقول وعدم إلحاق ضرر ذي شأن؛ والاستثمار في قدرة وطنية على القياس والنمذجة، حتى لا يتفاوض السودان ببيانات غيره.

والسودان من أكثر دول الحوض قدرة على الاستفادة من تنظيم التدفق ومن الكهرباء، وأكثرها تضرراً من التشغيل غير المنسق ومن احتجاز الطمي. وهذا يمنحه موقعاً وسيطاً طبيعياً بين أعلى الحوض وأسفله، إن أحسن استخدامه.

الرابعة: أفريقيا

الانتماء الأفريقي مصلحة لا شعار: سوق قارية، وتكتل تفاوضي، وشرعية إقليمية، ومنصة لحل النزاعات.

المسار	الهدف السوداني
الاتحاد الأفريقي	استعادة الدور الكامل، والحضور في هياكل القرار لا في القاعة فقط
الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد)	تنسيق القرن الأفريقي، وملفات الرعي والجفاف والنزوح
الكوميسا	تيسير التجارة وتخفيض كلفة الاستيراد
منطقة التجارة الحرة القارية	نفاذ الصادرات الزراعية والحيوانية، وتبسيط قواعد المنشأ
الساحل ووسط أفريقيا	أمن الحدود الغربية ومنع تدفق السلاح والمقاتلين
جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا	شراكات في التعدين والتصنيع والخدمات والخبرة الدستورية

وموقع السودان الفريد أنه جسر بين أربع مناطق: القرن الأفريقي، وشمال أفريقيا، والساحل، والبحر الأحمر. وهذا الموقع مصدر تهديد إن أهمل، ومصدر قوة إن أُدير.

الخامسة: العالم العربي

علاقة قائمة على المصلحة والاحترام المتبادلين، لا على التبعية ولا على الاستقواء بطرف على آخر. وثلاث قواعد: ألا يتحول السودان إلى ساحة لتنافس عربي عربي؛ وأن تُنظَّم الاستثمارات باتفاقات شفافة منشورة في كل القطاعات لا في الأرض الزراعية وحدها — الموانئ، والتعدين، والطاقة، والزراعة، والخدمات المالية، والنقل واللوجستيات، وإعادة الإعمار — مع حفظ حق السودان في أمنه الغذائي؛ وأن تُحمى العمالة السودانية باتفاقات عمل ثنائية.

السادسة: الشركاء الدوليون

الطرف	المصلحة السودانية الأساسية
الولايات المتحدة	رفع ما تبقى من قيود، وتسوية الملفات المالية، والضغط على ممولي الحرب، والدعم الإنساني
الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية	التمويل التنموي، وإعادة الإعمار، والهجرة المنظمة، والعلاقة مع الجالية
دول الخليج	الاستثمار والتجارة والعمالة، بوصفها فاعلاً مستقلاً لا امتداداً لغيره
الصين	البنية التحتية والتمويل والتجارة، بشروط شفافة تتجنب فخ الديون
روسيا	علاقة اقتصادية وعسكرية محكومة بثابت حظر القواعد الدائمة
تركيا	الإعمار والتصنيع والتدريب
الهند واليابان وكوريا	التقنية والتدريب والاستثمار الصناعي
البرازيل وإندونيسيا	الزراعة والثروة الحيوانية وخبرات التنمية

والقاعدة الجامعة: علاقات متوازنة، والتزامات محددة ومعلنة، وبلا حصرية في أي قطاع استراتيجي.

السابعة: المنظمات الدولية

الوفاء بالتزامات لا الهروب منها. فالدولة التي تتهرب تدفع الثمن مرتين: في سمعتها، وفي قدرتها على طلب المساعدة حين تحتاجها.

مصفوفة الدول والمصالح

أداة تحليلية لتوزيع الموارد الدبلوماسية، تُحدَّث سنوياً. والدرجات: 3 مصلحة حيوية، 2 مهمة، 1 محدودة.

الطرف	الأمن	المياه	التجارة	الاستثمار	إنهاء الحرب	الهجرة واللجوء
مصر	3	3	3	2	2	3
إثيوبيا	3	3	2	2	2	2

الطرف	الأمن	المياه	التجارة	الاستثمار	إنهاء الحرب	الهجرة واللجوء
جنوب السودان	3	1	3	2	3	2
تشاد	3	1	2	1	3	3
إريتريا	2	1	2	1	2	2
السعودية	2	1	3	3	3	3
الإمارات	2	1	3	3	3	3
الولايات المتحدة	2	1	2	2	3	2
الاتحاد الأوروبي	2	1	3	3	3	3
الصين	1	1	3	3	1	1
تركيا	2	1	2	3	2	1

وفائدتها العملية: أن توزيع السفارات والكوادر والوقت الوزاري يُبنى على هذه المصفوفة، لا على العادة ولا على العلاقات الشخصية.

ثامناً: دبلوماسية الحرب

ما دامت الحرب قائمة، فأول واجبات السياسة الخارجية قطع شرايينها. وخمس مهام:

1. العمل على وقف التمويل والتسليح الخارجي بالأدلة الموثقة لا بالاتهامات العامة، وعبر آليات الحظر الدولية والضغط الثنائي.
 2. توحيد المرجعية التفاوضية ومنع تعدد المنابر المتنافسة.
 3. تأمين الممرات الإنسانية عبر الجوار بترتيبات فنية معلنه.
 4. حماية اللاجئين السودانيين وضمان معاملتهم وفق القانون الدولي، ودعمهم عبر السفارات.
 5. مواجهة التضليل بالمعلومة الموثقة عبر أدوات الفصل التاسع.
- وثلاث قواعد مع الوسطاء: لا نرفض وساطة لأن صاحبها لا يعجبنا، ولا نقبل وساطة من طرف في الحرب، ولا نوقع ما لا نستطيع تنفيذه.

تاسعاً: أدوات السياسة الخارجية

الأدوات السبع

1. الجهاز الدبلوماسي (الفصل العاشر).
2. الدبلوماسية الاقتصادية: ملحقون تجاريون بمهام محددة، وخريطة أسواق للصادرات، وملف استثمار جاهز لكل قطاع.
3. سياسة الشتات (أدناه).
4. الدبلوماسية الرقمية (أدناه).
5. الدبلوماسية الثقافية والعلمية: المنح، والتبادل الأكاديمي، وتعريف العالم بالسودان بغير صورة الحرب والمجاعة.
6. القوة الناعمة القانونية: خبرة في القانون الدولي والتحكيم، فالسودان يخسر قضايا لأنه لا يملك من يترافع فيها.
7. التنسيق مع المجتمع المدني ومراكز البحث، فهي تصل إلى دوائر لا تصلها الدبلوماسية الرسمية.

الدبلوماسية الرقمية

الحرب تُدار إعلامياً بقدر ما تُدار ميدانياً، والسودان يخسر هذه المعركة اليوم. والمطلوب: منصة رسمية بثلاث لغات على الأقل؛ ومركز للإعلام الخارجي يخاطب الصحافة الدولية بلغتها؛ ووحدة رصد وتحقق تواجه التضليل بالمعلومة لا بالحجب؛ وخرائط ولوحات بيانات مفتوحة عن الوضع الإنساني؛ وشبكة خبراء سودانيين في الخارج جاهزة للتعليق والتحليل؛ وقاعدة بيانات للصحفيين ومراكز الدراسات؛ وبروتوكول لإدارة الأزمات الإعلامية خلال ساعات لا أسابيع.

سياسة الشتات

الجالية السودانية في الخارج من أهم أصول البلاد، وعددها موضع تقديرات متباينة، ولا يُذكر رقم في هذه الورقة دون مصدر رسمي. والمطلوب سياسة متكاملة لا خدمات قنصلية فحسب:

المجال	الإجراء
الحقوق	حماية قانونية، ومتابعة قضايا الترحيل، واتفاقات عمل ثنائية
الخدمات	رقمنة المعاملات القنصلية، ومعايير زمنية معلنة
المال	تسهيل التحويلات عبر القنوات الرسمية بكلفة أقل من

المجال	الإجراء
	السوق الموازي
الاستثمار	حوافز معلنه، ونافذة واحدة لمستثمري المهجر
المعرفة	برامج لنقل الخبرة، وزمالات قصيرة للجامعات والمستشفيات
المشاركة	حق التصويت، وتمثيل محدد في البرلمان
الأعمال	شبكات أعمال سودانية في الدول المضيفة
العودة	برنامج طوعي لمن يرغب، يعالج المعادلة الوظيفية والسكن

المركز الوطني للتفاوض والاستراتيجية الدولية

السودان يفاوض في ملفات معقدة — مياه، وحدود، وديون، وموانئ، واستثمار — بفرق مؤقتة تُشكّل قبل الاجتماع بأيام. ولذلك يُقترح مركز دائم صغير يتبع مجلس الوزراء، يضم دبلوماسيين وقانونيين واقتصاديين وخبراء مياه وأمن وتجارة وبيانات، مهمته إعداد ملفات التفاوض وسيناريوهات وبدائله قبل الحاجة إليها، وحفظ الذاكرة التفاوضية، وتدريب المفاوضين.

فالفارق بين وفد يفاوض بملف جاهز ووحد يفاوض بالحضور وحده هو الفارق بين اتفاق جيد واتفاق نندم عليه عشرين سنة.

عاشراً: إصلاح وزارة الخارجية

ثمانية إصلاحات:

1. التعيين والترقي بالكفاءة بمسابقات وامتحانات، وإنهاء تعيين السفراء بالولاء أو بالترضية.
 2. حد أقصى معن للسفراء من خارج السلك، بشروط كفاءة منشورة.
 3. إعادة النظر في خريطة البعثات: إغلاق ما لا يفيد، وفتح ما يخدم التجارة والجالية، فالعبرة بالأثر لا بعدد الأعلام.
 4. معايير أداء لكل بعثة، تُراجع كل سنتين.
 5. وحدة تخطيط استراتيجي تنتج تحليلاً لا محاضر.
 6. مركز وثائق ومعاهدات، فالسودان فقد وثائق مهمة في ملفات حدودية ومائية.
 7. تدريب مستمر في التفاوض والقانون الدولي والاقتصاد واللغات.
 8. الفصل بين الدبلوماسية والاستخباري، فخلط الوظيفتين أضر بسمعة البعثات وبأمن العاملين فيها.
- ويُقترح أن يتحول هذا الفصل لاحقاً إلى مشروع قانون لوزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي.

حادي عشر: صناعة القرار والالتزامات

من يقرر؟

الجهة	دورها
رأس الدولة	التمثيل الأعلى وفق الدستور
مجلس الوزراء	إقرار السياسة الخارجية العامة
وزارة الخارجية	صياغة السياسة وتنفيذها وقيادة التفاوض
مجلس الأمن والدفاع الوطني	القضايا ذات البعد الأمني
السلطة التشريعية	إجازة المعاهدات، ومراقبة الأداء، وإجازة ما يرتب أثراً سيادياً أو مالياً

وثلاث قواعد: لا تتفاوض جهة غير وزارة الخارجية باسم الدولة إلا بتفويض مكتوب؛ ولا يلتزم مسؤول باسم السودان خارج اختصاصه؛ وتودع كل وثيقة تفاوضية لدى مركز الوثائق.

تصنيف الالتزامات الدولية

عبارة «لا اتفاق سري» مبدأ سليم وصياغة غير دقيقة، لأن العمل الدبلوماسي يتضمن مراسلات وتفاهات لا تُنشر بطبيعتها. والتصنيف المقترح:

النوع	يحتاج إجازة تشريعية؟	يُنشر؟
المعاهدات	نعم	نعم
الاتفاقات الدولية ذات الأثر السيادي أو المالي	نعم	نعم
الاتفاقات التنفيذية ضمن معاهدة مجازة	لا	نعم، بملخص
مذكرات التفاهم غير الملزمة قانوناً	لا، وتُبلَّغ إلى السلطة التشريعية	نعم، بملخص
الترتيبات الأمنية والعسكرية	نعم	ملخص علني، وتفاصيل للجنة الأمن القومي

النوع	يحتاج إجازة تشريعية؟	يُنشر؟
المراسلات والتفاهات السياسية	لا	لا تُنشر، وتُودع لدى مركز الوثائق

والقاعدة الحاكمة: لا يرتب التزاماً على الدولة ما لم يصدر عن جهة مختصة ووفق الشكل المقرر لنوعه. وكل ما يمس السيادة أو المال العام أو الأرض أو القوات المسلحة لا ينفذ إلا بإجازة تشريعية.

ثاني عشر: ثلاث قضايا خلافية

تُعرض بخياراتها، والقرار فيها لسلطة منتخبة.

1. الاتفاقات الموقعة سابقاً

الخيار	حججه	مخاطره
الإبقاء عليها كلها	استمرارية الدولة وثقة المتعاقدين	تثبيت التزامات وُقعت بلا تفويض شعبي
الإلغاء الشامل	تحرر من قيود	فقدان الثقة، ومطالبات تحكيم مكلفة
مراجعة مصنفة	معالجة انتقائية بإجراء قانوني	تحتاج وقتاً وقدرة قانونية

رأبي: المراجعة المصنفة. حصر علني لكل اتفاق ذي أثر سيادي أو مالي طويل الأجل، ثم تصنيفه إلى: يُبقى، أو يُعاد التفاوض عليه، أو يُلغى لمخالفته الدستور أو القانون. والإلغاء بإجراء قانوني معلن لا بقرار مزاجي، وإلا فقد السودان ثقة كل من يتعاقد معه.

2. الأصول والأراضي الممنوحة لجهات أجنبية

رأبي: حصر علني لكل تخصيص أرض أو مرفق لجهة أجنبية، ومراجعته وفق قانوني الأرض، ومنع أي ترتيب يمنح سيطرة فعلية دائمة على أصل سيادي — ميناء، أو مطار، أو مرفق حدودي — مع احترام حقوق المستثمر حسن النية وتعويضه عند الإلغاء لسبب راجع إلى الدولة.

3. التطبيع مع إسرائيل

الخيار	حججه	مخاطره
المضي في المسار	مكاسب اقتصادية وتقنية، وعلاقة أفضل مع واشنطن	رفض شعبي واسع، وثنم إقليمي
التجميد إلى ما بعد الانتخابات	يحفظ القرار لسلطة منتخبة ولا يغلق الباب	إزعاج شركاء دفعوا باتجاهه
التراجع الكامل	اتساق مع موقف تاريخي	كلفة في العلاقة مع واشنطن

رأيي: قرار بهذا الوزن لا تتخذه سلطة انتقالية غير منتخبة. فتُجمد الخطوات الجديدة، ويُترك الأمر لبرلمان منتخب يناقشه علناً. ومن حيث المبدأ، تُبنى العلاقات على المصلحة الوطنية والقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الشعب الفلسطيني.

ثالث عشر: مصفوفة التنفيذ والمؤشرات

تُستكمل الأرقام عند إقرار السياسة، وتُحدَّث سنوياً وتُنشر.

الهدف	الإجراء	المسؤول	المدة	المؤشر	خط الأساس	الهدف
قطع التمويل الخارجي للحرب	ملف أدلة موثق لدى الشركاء وآليات الحظر	الخارجية ومجلس الأمن والدفاع	6 أشهر	إجراءات دولية ضد ممولين	يُحدّد	3 إجراءات على الأقل
توحيد المرجعية التفاوضية	موقف مكتوب مععلن من المنابر	مجلس الوزراء	3 أشهر	عدد المنابر المتوازية	يُحدّد	منبر واحد
تسوية الديون	خارطة طريق مع المؤسسات المالية	المالية والخارجية	12 شهراً	حجم الدين المعاد جدولته	يُحدّد	يُحدّد بالتفاوض
حماية المهجر واللاجئين	اتفاقات ثنائية مع دول اللجوء الخمس الكبرى	الخارجية	12 شهراً	عدد الاتفاقات النافذة	صفر	5
الخدمة القنصلية	رقمنة المعاملات	الخارجية	18 شهراً	زمن إنجاز المعاملة	يُحدّد	خفض 50%
الحدود	لجان فنية نشطة مع كل جار	الخارجية والداخلية	24 شهراً	عدد اللجان العاملة	يُحدّد	7
الصادرات	خريطة أسواق وملحقون تجاريون	الخارجية والتجارة	24 شهراً	عدد الأسواق الجديدة	يُحدّد	زيادة 30%
إصلاح الجهاز	مسابقات التعيين ومعايير الأداء	الخارجية	18 شهراً	نسبة المعيّنين بمسابقة	يُحدّد	80%
الدبلوماسية الرقمية	منصة ومركز إعلام خارجي	الخارجية	6 أشهر	المحتوى المنشور بثلاث	صفر	منصة عاملة

الهدف	الإجراء	المسؤول	المدة	المؤشر	خط الأساس	الهدف
				لغات		
القدرة التفاوضية	إنشاء المركز الوطني للتفاوض	مجلس الوزراء	12 شهراً	ملفات التفاوض الجاهزة	صفر	6 ملفات

ومؤشر جامع: هل صار السودان طرفاً في القرارات التي تخصه، أم بقي موضوعاً لها؟

رابع عشر: أولويات المئة يوم الأولى

1. مراجعة شاملة للاتفاقات ذات الأثر السيادي، ونشر نتائجها.
2. حملة موثقة لدى الشركاء بشأن مصادر تمويل الحرب وتسليحها.
3. توحيد الخطاب الرسمي ومنع التصريحات المتعارضة.
4. اتفاقات فنية عاجلة مع الجوار لتأمين الممرات الإنسانية.
5. خطة طوارئ للجاليات واللاجئين في دول الجوار الأكثر استقبالية.
6. فتح ملف الديون والعقوبات بخارطة طريق معلنة.
7. مراجعة خريطة البعثات وإغلاق ما لا يفيد.
8. إنشاء وحدة التخطيط ومركز الوثائق، ونواة المركز الوطني للتفاوض.

خاتمة

السياسة الخارجية مرآة للداخل. فالدولة الممزقة لا يحترمها أحد، والدولة الموحدة القادرة لا يفرض عليها أحد. وثلاث قواعد أخيرة:

الأولى: لا سياسة خارجية مستقلة بلا اقتصاد مستقل. فمن يستورد غذاءه ودواءه وسلاحه بالدين لا يملك قرار رفضه.

الثانية: لا سياسة خارجية ناجحة بلا جهاز مهني. فالدبلوماسية مهنة تُتعلَّم، لا مكافأة تُمنح.

والثالثة: السودان لا يحتاج إلى أصدقاء أكثر، وإنما إلى مصالح أوضح.